مشروع إحياء تراث أساتذة قسم العلوم السياسية

الدراسات الأفريقية في مصر: رؤية أ.د. عبد الملك عودة لنظم الحكم الأفريقية والعلاقات العربية الأفريقية

فريق العمل

أ.مي أسامة شلقامي

أ.محمود عبد العزيز

د.إسلام حجازي

د.عبير ربيع

نسخة أولية

يونيو 2024

تمهيد

يهدف فريق العمل إلى عرض تراث د. عبد الملك عودة من خلال التركيز على إسهامه الثري في إنتاج المعرفة Knowledge production عن القارة الأفريقية، ولذلك أهمية بالغة في توثيق وفهم وإعادة إحياء إسهاماته النظرية في تقديم مفاهيم وحجج واقترابات عن القارة الأفريقية. ومن ثم فإن مسألة إنتاج المعرفة ينبغي أن تمثل الإطار العام لعملية البحث والكتابة، بدءًا من اختيار المؤلفات، ومرورًا بعملية القراءة، وانتهاء بعرضها وتحليلها.

يسعى الفريق إلى القيام بعملية العرض بشكل غير تقليدي؛ من خلال تحديد زوايا محددة يتم من خلالها عرض المؤلفات. ومن ثم سيتم التركيز على موضوعين رئيسيين themes؛ الأول هو*طبيعة هياكل ومؤسسات الحكم والأحزاب السياسية في أفريقيا*، والثاني هو *الصراع والتعاون في القارة*. يركز الموضوع الأول على استكشاف تصور د. عبد الملك عودة في كتاباته لهياكل ومؤسسات الحكم في أفريقيا، خاصة وأن المؤلفات الغربية دومًا ما تركز على عامل المأسسة institutionalization، الأمر الذي قد لا يتناسب مع خصوصية هياكل ومؤسسات الحكم وكذلك الأحزاب السياسية والحركات المسلحة في أفريقيا، التي تتميز بقدر من السيولة ممزوج بالقدرة على إعادة التشكل والمرور بتحولات مختلفة metamorphosis بهدف السعى للتكيف والتأقلم والاستمرارية. وتأتي أهمية الموضوع الثاني في تقاطعه مع الكتابات سواء عن حقل النظم المقارنة أو حقل العلاقات الدولية، وبالتالي يمكن عرض إسهام د. عبد الملك عودة من زاوية الصراع في مقابل التعاون بين الدول الأفريقية بشكل خاص أو بينها وبين العالم بشكل عام.

وتتعدد مؤلفات وكتابات أ.د. عودة ما بين كتب دراسية، وكتب ومقالات تحليلة بالإضافة إلى مقالات الرأي (انظر مرفق 1). وفي هذه الورقة تعرضنا لنماذج كتابية مختلفة من مؤلفات أ.د. عودة لعرض الأفكار

الرئيسية حول موضوعي مؤسسات الحكم، والعلاقات الدولية وهو ما سيتم تناوله أولاً في هذه الورقة ثم طرح أفكار لتطوير أجندة بحثية تهدف إلى استمرار النقاش والتحليل حول ما قدمه أ.د. عودة في مجال الدراسات الأفريقية.

- **طبيعة هياكل ومؤسسات الحكم والأحزاب السياسية في أفريقيا**

تبلورت أفكار أ.د.عودة عن نظم الحكم في القارة الأفريقية حول متطلبات بناء الدولة القومية بعد الاستعمار وإشكاليات التحول الديموقراطي في المجتمعات الأفريقية.

ففي كتاب (السياسة والحكم في أفريقيا)[1] الصادر عام 1959 أي في عشية استقلال معظم الدول الأفريقية – جنوب الصحراء–، أطّر أ.د.عودة تحليله في بداية الكتاب تحت عنوان فرعي "أفريقيا في ثورة"، وفيه يسرد حراك ونضال الشعوب الأفريقية ضد المستعمر ويوضح دور الزعامات الوطنية في بناء الدول حديثة الاستقلال. ففي رصده للتغيرات الاجتماعية في القارة فقد جاءت مرتبطة بنتائج الاستعمار وتجلياته في نمط الاقتصاد، ونشأة المدن والمواصلات بينها، بجانب دور الإرساليات والتعليم المؤسسي والنمط الثقافي مما أدى لظهور طبقة اجتماعية جديدة. ثم في الباب الخامس تناول أ.د.عودة الحركة الوطنية والمنظمات السياسية وعرض كيف أن في مرحلة التحرر الوطني قد ظهرت أشكال متعددة من المنظمات السياسية التي لا تتطابق مع فكرة الحزب السياسي كما في الفكر والممارسة الأوروبية، وإنما كان تشكيل التنظيمات السياسية انعكاس للمطالب الأفريقية. على سبيل المثال تشكلت مجموعات من المحاميين والمثقفين الأفارقة والتنظيمات الشبابية بجانب المؤتمرات الشعبية وجميع هذه الأشكال من التنظيمات انتشرت في العواصم والمدن وضمت الطبقات المتعلمة وعكست مرحلة التحرر والحاجة إلى "تجمع وطني" لمواجهة المستعمر وسياساته. وفصّل أ.د.عودة

[1] - عبد الملك عودة، السياسة والحكم في أفريقيا، (القاهرة: الأنجلو المصرية، 1959).

ذلك بعرض نماذج من التنظيمات السياسية وتحولها لأحزاب سياسية في نيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا – كمستعمرات بريطانية– وفي المستعمرات الفرنسية ومنطقة المغرب العربي. وبالتالي يتضح أن تحليل أ.د.عودة للنظم الأفريقية في هذا الكتاب هدف إلى شرح وتفسير حركات التحرر الوطني ومقومات بناء الدول حديثة الاستقلال، ولم يكن هناك تأكيد وتفسير للمؤسسات التقليدية للحكم – تم تفسير دورهم في إطار الصراع مع المستعمر حول ملكية الأرض– وكيفية تفاعل الممالك والإمبراطوريات الأفريقية وهذا ما تناولته بعد ذلك مؤلفات أ.د. حورية مجاهد وأ.د. حمدي عبد الرحمن في تحليل النظم الأفريقية قبل الاستعمار. ومن جانب آخر فإن رؤية أ.د.عودة اهتمت بالمجال المدني civic public والذي تشّكل على يد الطبقة البرجوازية الأفريقية وقاد عملية تأسيس الدولة الوطنية، ولكن هذا المجال يتقاطع مع المجال البدائي primordial public الذي تنشط فيه التنظيمات والقيم الحاكمة للجماعات الإثنية والقبيلية كما يوضح المنظّر النيجيري Peter Ekeh[2].

استمر اهتمام أ.د.عودة بالهياكل المؤسسية لنظم الحكم، ففي كتابه الصادر عن الأهرام الاقتصادي عام 1999 بعنوان " السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"[3] – وهنا نموذج مقالات الرأي – قام أ.د. عودة بشرح وتحليل الشئون الأفريقية للقارئ غير المتخصص من خلال تناول العمليات الانتخابية في الدول الأفريقية ومؤشرات التحول الديموقراطي. وعند تناول الإثنيات – حالة الأمازيغ – ونشاطهم السياسي العابر للحدود واختلاف وتصارع الهويتين العربية والأمازيغية في المغرب العربي، رأى أ.د. عودة أن ذلك يعكس تسيس للأبعاد الثقافية بعد الحرب الباردة. وفي ختام مقالة "صراع اللغة والهوية في المغرب العربي" يقول

[2] Ekeh, Peter. "Colonialism and the two publics in Africa: A theoretical statement." Comparative studies in society and history 17, no. 1. 1975. 91-112.

[3] - عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، كتاب الأهرام الاقتصادي 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1999.)

أ.د.عودة "...أعتقد أن الموضوع جد خطير، ففيه تصعيد وتكثيف لعناصر التشابك والتداخل بين دائرة اللغة والثقافة ودائرة الهوية السياسية في الحاضر والمستقبل..."[4].

وفي كتاب (أفريقيا تتحول: كلام الديموقراطية) الصادر عام 2010، يتضح اهتمام أ.د.عودة بتغطية عدد من القضايا الرئيسية والمركزية التي تمس جوهر طبيعة وهياكل نظام الحكم ومؤسساته مثل تقاسم السلطة، والعلاقات المدنية العسكرية، والدور الدولي، والتعددية الثقافية، والمصالحة وبناء السلام، والتمرد المسلح. بالإضافة إلى التعرض لحالات دراسية تغطي أغلب دول القارة الأفريقية.

ففي تناوله لتجربة التحول الديموقراطي في القارة، أشار إلى أن **مبدأ تقاسم السلطة** يعتبر أحد المسارات الرئيسية للانتقال الديموقراطي في عدد من الدول الأفريقية لضمان التمثيل والشمول وعدم الاستبعاد؛ خاصة في ظل تعدد القوميات والإثنيات. وفيما يخص آليات تطبيق تقاسم السلطة، يوضح أ.د.عودة كيف أن تقاسم السلطة قد يتم "بين الحكومة والمعارضة أو بين المنظمات والأحزاب السياسية التي تمثل التنوع في الدولة"[5]، ويحدث إما على المستوى القومي "أدوات الحكم المركزية في العاصمة"، أو على مستوى توزيع السلطة بين العاصمة وحكومات الأقاليم، أو عن طريق الجمع بين المستويين (مثل جنوب أفريقيا وإثيوبيا).

وأشار أ.د.عودة في كتابه إلى مسألة **الديموقراطية الإجرائية**، وكيف أن النخب في عدد من الدول الأفريقية "ركبوا عربة الديموقراطية بعد فترة تمنع وتلكؤ"، ولكن ذلك لا يعني القبول التام للديموقراطية على المستوى الجوهري، فقد يكون على المستوى الشكلي فقط. فيذكر أن "التلاعب وإعادة خلط الأوراق" تحديدًا فيما يخص الجوانب التنظيمية للعملية الانتخابية يعتبر أحد الوسائل التي تلجأ إلى النخب الحاكمة في عدد من الدول الأفريقية، ومن ناحية أخرى نجد المعارضة تحاول مقاومة ذلك عن طريق الطعن في نتائج الانتخابات

[4] عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، كتاب الأهرام الاقتصادي 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1999)، ص.97.
[5] عبد الملك عودة، *كتاب أفريقيا تتحول: كلام في الديموقراطية*،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 2010)، ص 15.

أو الاحتجاج والحشد الإعلامي[6]. هذا الشكل الهجين أو المختلط لنظام الحكم *والذي قد يذكرنا بمفهوم السلطوية التنافسية competitive authoritarianism*[7]، يتفق مع ما سبق طرحه في مقدمة الورقة عن ضرورة تبني اقتراب مرن يتسق مع الطبيعة المتغيرة والقابلة لإعادة التشكل لهياكل ومؤسسات الحكم في القارة من أجل التكيف والاستمرارية.

ولكن الإشارة إلى الطابع الإجرائي لا يعني فشل التحول الديموقراطي في القارة، فهو عملية بها صعود وهبوط وتقدم وتراجع، وليست عملية خطية. فيشير أ.د.عودة مثلًا إلى **ظاهرة اعتزال الرؤساء**، ويُعتبر هذا التنازل (الطوعي) عن السلطة في ظل عدم وجود عوائق قانونية أو سياسية أمام إعادة الترشح مسألة مثيرة للانتباه وجديرة بالبحث والدراسة، ويبرز جانب في ممارسة الحكم في القارة يختلف عن الصورة النمطية التي يغلب عليها التصور السلطوي و/أو العنيف لممارسة السياسة في القارة. فقد شهد عام 1980 أول تجلي لهذه الظاهرة باعتزال الرئيس السنغالي وقائد التحرر السابق (ليوبولد سنغور) منصب الرئاسة وترشيح خليفته لتولي هذا المنصب، ويشير أ.د. عودة أنه بعد ذلك تكررت هذه الظاهرة في خمسة دول أفريقية أنجلوفونية وفرانكفونية. ولكن يمكن ملاحظة أن هذه الظاهرة حدثت من قبل الرؤساء التاريخيين الذين قادوا عملية التحرر في بلدانهم، ويمكن تفسير هذا التنازل الطوعي عن السلطة إما لقرار من هؤلاء الرؤساء بأنهم أدوا "الدور التاريخي" لبلدانهم، وبالتالي ينبغي عليه ترتيب إجراءات نقل السلطة إلي أجيال جديدة من النخبة السياسية، وإما لأسباب صحية كانت تفرض على هؤلاء الرؤساء أخذ خطوة للوراء والتنازل عن المنصب[8].

---

[6] المرجع السابق، ص 11.

[7] Levitsky, Steven, and Lucan Way. "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism". *Journal of Democracy* 13, no. 2 (April 2002): 51-65.

[8] عبد الملك عودة، كتاب أفريقيا تتحول: كلام في الديموقراطية، مرجع سابق، ص ص 87 – 89.

ويمكن قراءة إيمان أ.د. عودة **بمسألة "كرة الثلج والتعلم"** من واقع انتقاده في بداية الألفية لمالاوي، وكيف أنه يرى أن النخب السياسية هناك لا تريد "أن تتعلم أو أن تستفيد من نتائج التجارب السياسية السابقة في دول أفريقيا جنوب الصحراء"[9]. فمنذ عام 2002 كانت تواجه أوضاعًا تشابه ما تعرضت له زامبيا وكينيا من قبل: فشل محاولات تغيير نص الدستور الخاص بمدد وفترات انتخاب وولاية رئيس الجمهورية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية. كما يمكن ملاحظة مزجه في بين عاملي كرة الثلج وتأثير العامل الدولي من المشروطية الدولية والدعم الاقتصادي خاصة الفرنسي والأمريكي للتوجه الديموقراطي في الدول التي تشكل مناطق نفوذ لهما[10].

كما تعرض أ.د.عودة لحالات دول أفريقية تمثل **ديموقراطية ما بعد الحرب post war democratization**، وإن لم يستخدم المصطلح بنفس الشكل، ولكنه تناول على سبيل المثال حالة سيراليون بعد تسوية الحرب الأهلية بها ثم نجاح المعارضة في الوصول للحكم عام 2007. فأشار كيف أن "تمثل العملية الانتخابية في سيراليون نموذجا ناجحا في مسيرة التحول الديموقراطي في أفريقيا جنوب الصحراء"[11]، وعلى أن انتخابات عام 2007 ووصول المعارضة للحكم يؤشر على "إعادة تأهيل سيراليون بعد الحرب الأهلية"، و"انتقال الدولة من مرحلة الدولة الفاشلة إلى مرحلة الدولة النامية التي تتصف بالاستقرار"[12].

وفي مقابل ذلك انتقد أ.د. عودة تأخر عقد الانتخابات في أنجولا عقب انتهاء الحرب الأهلية في البلاد والتوقيع على اتفاقية السلام حينما سأل "متى الانتخابات في أنجولا؟". ومن ثم يتضح إيمان أ.د. عودة بأهمية عقد الانتخابات كدليل على تعافي الدولة بعد الحرب، *وفي الأدبيات الخاصة بممارسة السياسة في أعقاب*

[9] عبد الملك عودة، كتاب أفريقيا تتحول: كلام في الديموقراطية، مرجع سابق، ص 59.
[10] المرجع السابق، ص ص 81 – 82.
[11] المرجع السابق، ص 178.
[12] المرجع السابق.

الحروب الأهلية، هناك توجه قوي بالفعل إلى أهمية الانتخابات التأسيسية founding elections كمؤشر على التعافي النسبي للدولة عقب الحروب الأهلية والدخول في مرحلة جديدة من ممارسة السياسة. ولكن هناك جدل دائر بهذا الشأن، ففي مقابل طرح أ.د.عودة الخاص بضرورة عقد الانتخابات، هناك مدرسة أخرى تزعمها (رولاند باريس) تحمل شعار المأسسة قبل الليبرالية institutionalization before liberalization، وهنا يشير إلى ضرورة الاستثمار أكثر في الجانب المؤسسي عقب الحرب قبل عقد الانتخابات[13]. ولكن في المقابل هناك طرح يحمل شعار السلام بدون سياسة peace without politics[14] أو عندما يقتل السلام السياسة when peace kills politics[15]. ويقصد بذلك أن التدخل الدولي في دول ما بعد الحرب الأهلية من أجل ضمان فرض السلام والاستقرار وعدم تجدد الحرب قد يقتل السياسة ويقتل عقد الانتخابات أو يقتل فعاليتها.

وأخيرًا، يتضح مرة أخرى في كتاب آخر لدكتور عودة يحمل عنوان (الإدارة العامة والسياسة) عام 1963 الطرح الخاص بمرونة هياكل ومؤسسات الحكم وقابليتها لإعادة التشكل. فقد اهتم أ.د.عودة **بالجهاز الإداري للدولة**، وأكد على تبنيه للتوجه الخاص بعدم إمكانية فصل الإدارة العامة عن السياسة، بعكس الاتجاه الذي يرى أنه يجب فصل الإدارة عن السياسة (وهو رأى انتشر قبل الحرب العالمية الأولى ودعمه الرئيس ولسن[16]، لكن أ.د. عودة يرى أن "المادة الخام للسياسة هي المادة الخام للإدارة العامة"[17]). كما أضاف أن "العمل الحكومي لا يتم في فراغ أو في جو محايد ساكن، إنما تؤدي الإدارة العامة دورها في جو صراع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي"[18]. فهو يرى أن بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث، يجب تعديل الجهاز الإداري

[13] Roland Paris, Toward More Effective Peacebuilding: Institutionalization Before Liberalization, (Cambridge University Press 2004).

[14] David Chandler, *Peace without Politics? Ten Years of State-Building in Bosnia*, (Routledge,2006).

[15] Sharath Srinivasan, *When Peace Kills Politics: International Intervention and Unending Wars in the Sudans*,(Hurst Publishers, 2021).

[16] عبد الملك عودة، الإدارة العامة والسياسة، 1963، ص 50.

[17] المرجع السابق، ص 51.

[18] المرجع السابق

وتكييفه حتى يلائم حاجات المجتمع، وأن يتم ذلك تحديدًا من خلال الحل الاشتراكي[19] (يمكن فهم ذلك بالأخذ في الاعتبار تاريخ صدور الكتاب). ولكن الأهم أنه يرى أن الإدارة يجب أن تكون ***"متحركة"***، وليست ثابتة أو جامدة[20]، وذلك لإيمانه بوجود تأثير قوي للجهاز الإداري على تحقيق أهداف المجتمع. كما طرح مفهوم "تبيؤ الإدارة العامة" وفيه يشير إلى مسألة الخصوصية وألا يتم استنساخ ممارسات وأجهزة إدارية من دول أخرى مختلفة السياق والظروف ومن ثم يجب تشكيل الجهاز الإداري بما يلائم بيئة المجتمع حتى يحقق أهدافه. وأشار إلى ضرورة مقارنة الجهاز الإداري لمصر بغينيا والكونغو والسودان وغيرها من الدول النامية، وعدم الاكتفاء بمقارنة مصر ببعض دول أوروبا فقط[21].

- **العلاقات العربية– الأفريقية**

ارتباطاً برؤية أ.د.عودة عن الدولة الوطنية، فإن تناوله لأبعاد الصراع والتعاون كجزء من حقل العلاقات الدولية تركز حول الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الأفريقية وتوزع مصالح الدول الكبرى ما بين القرن الأفريقي وساحل الصحراء وجنوب أفريقيا وذلك دون التأكيد على نظرية التبعية التي قدمها المفكر سمير أمين لتفسير العلاقات بين دول القارة والدول الكبرى. ففي كتاب (السياسة والحكم في أفريقيا) رصد أ.د.عودة كيفية تصفية الاستعمار سواء على مستوى التنظيم الدولي في الأمم المتحدة أو من خلال دور تضامن الدول حديثة الاستقلال كما في مؤتمر عدم الانحياز.

فيتناول أ.د.عودة في كتابه (فكرة الوحدة الأفريقية)[22] مجموعة هامة من الأفكار، بشأن الأفريقانية وتصورات تحقيق الوحدة الأفريقية، حيث يرى أن الأفريقانية لها عدة روافد، أو تيارات، هى التيارات الناطقة

[19] المرجع السابق، ص 3.
[20] المرجع السابق، ص 5.
[21] المرجع السابق، ص 9.
[22] عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1966).

بالعربية والفرنسية والإنجليزية. وفي داخل هذه التيارات الرئيسية تيارات فرعية مختلفة فيما بينها، ظهرت فيها "نتائج المواريث التاريخية، والضغوط الدولية". في إشارة غير مباشرة لما قد يُفهم منه محاولات تفتيت دعاوى الوحدة الأفريقية. وقد ازدهر تيار الناطقين بالانجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية معبراً عن أزمة الأفارقة السود/ الزنوج في المجتمعات الأوروبية والغربية البيضاء يتسم بالعنصرية العرقية، حيث نشأت فكرة الجامعة الأفريقية، فكانت أولاً تنادى بجامعة زنجية عالمية للسود فقط، ثم أصبحت جامعة أفريقية تضم الأفارقة دون تحديد لوني، وقد تأثر هذا التيار بدور حركة الكنائس المستقلة في الولايات المتحدة.أما تيار الناطقين بالفرنسية فقد تأخر بروزه إلى فترة الحرب العالمية الثانية وقد تأثر بالمبادئ الفلسفية والقانونية الفرنسية ومنه خرجت العديد من الزعامات الأفريقية المعروفة فيما بعد، وقد بُني هذا التيار على تصورات عرقية أفريقية ترى أن الأفارقة عرق مختلف له ما من الخصائص والسمات ما يميزه عن الأعراق والأجناس البشرية الأخرى.

أما تيار الناطقين بالعربية فقد ازدهر في مصر بصورة نسبية مقارنة بباقي البلدان الناطقة بالعربية في أفريقيا، ويعود ذلك إلى الأفضلية النسبية التي تمتعت بها مصر حتى في ظل الاحتلال البريطاني مقارنة بدول أفريقية أخري خضعت للاحتلال الكامل، كما أن لهذا التيار جذوره في حركة النهضة المصرية منذ بداية القرن التاسع عشر مع حركة البعثات المصرية إلى أوروبا، وإن كان تصور المثقفين المصريين بشأن أفريقيا خلال هذه الفترة قد تأثر بالعلاقة مع السودان وبامتداد النيل ومنطقة القرن الأفريقي. ويرى أ.د. عودة أن مفهوم أفريقيا عند المصريين في هذه الفترة لم يكن يتجاوز أفريقيا العربية أو أفريقيا العربية والإسلامية وهو تصور جزئي ولا شك بيد أنه لا يمثل عيباً قدر ما يُعتبر جزءً من عملية التطور التاريخي لتصور متكامل عن القارة الأفريقية التي لم نزل نكتشف أسرارها، بل إن أوسع مفهوم للوحدة الأفريقية في بناءً على هذه التصورات بعد الحرب العالمية الثانية هو التصور المنادي بوحدة نيلية أي التي تربط بلدان حوض النيل معاً.

وقد ظهرت فكرة الجامعة الأفريقية سنة 1900 على يد المحامي "سلستر ويليامز" من ترينداد/ جزر الهند الغربية، وقد خرجت الدعوة من رحم الكفاح ضد العنصرية الاستعمارية ودعوات العودة للوطن ومشروعات إنشاء ليبيريا وسيراليون، وتأثرت في ذات الوقت بالتصورات العرقية المنتشرة خلال هذه الفترة حيث أرادت أن تجمع الأفارقة على أساس عرقي مثل الجامعة الألمانية مع الاعتبار لعدم وجود وحدة لغوية بين البلدان الأفريقية، ويُقصد بفكرة الجامعة عموماً، أنها حركات ثقافية وسياسية ترمي إلى تنمية ترابط وتضامن جماعات بشرية يربطها علاقات قرابة مشتركة قد تكون الجنس أو اللغة أو التقاليد.

تتسم هذه التصورات أو الروافد الثلاث بأنها تصورات جزئية عن الوحدة الأفريقية أو عن القارة الأفريقية، وإن كان يُرجع تصور التيار الناطق بالإنجليزية إلى تأثير الخارج في نشأته، وتأثر تيار الناطقين بالفرنسية بالضغوط الدولية التي فرضتها مرحلة الحرب العالمية الثانية، بينما التصور العربي تطور بفضل أفكار أو حركة الرئيس جمال عبد الناصر، وبالتالي فهو تصور لم يحدث بفعل الضغط الخارجي أو بفعل تأثيرات غير أصيلة عربياً وأفريقياً.

ومن الجدير بالذكر أن نشير لرؤية البعض بأن الجامعة الأفريقية أو فكرة الأفريقانية عموماً قد تأثرت بحركة الكنائس المستقلة أو التي عُرفت بالكنائس الإثيوبية، بل أن الأفريقانية كانت مرادفاً في أوقات عديدة لدى البعض مع الإثيوبيانية[23]، فيما يرى أ.د.عودة أن التشابه بين الأثيوبيانية والأفريقانية أو التطابق بينهما لا يشير إلى أثيوبيا في حد ذاتها وإنما إلى التصور المسيحي التقليدي لأفريقيا الذي يعرف أفريقيا والأفارقة باسم إثيوبيا والأثيوبيين حسبما ورد في ترجمة الملك جيمس للكتاب المقدس، كما أن التراجم العربية في القرون

[23] ساهيد أديجوموبي، تاريخ إثيوبيا، ترجمة مصطفي مجدي الجمال، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2018).

الوسطى كانت تستخدم مسمى الأحباش والسودان لوصف أفريقيا والأفارقة عموماً. كما مثلت كلمة الإثيوبية بديلاً مهذباً عن كلمة "الزنوج والزنوجة" التي نُظر إليها باعتبارها تسمية تحمل قدراً من الإهانة والتحقير للأفارقة.

وبسبب التشابه بين أفكار العودة للوطن وجمع الأفارقة في وطن قومي واحد وهي الأفكار التي تزعمها الجامايكي"ماركوس غارفي" فقد أطلق البعض مثل الصحفي "كولين لجوم" على فكرة الجامعة الأفريقية مُسمى الصهيونية السوداء نظراً لهذا التشابه الصوري أو الخاطئ كما يرى أ.د.عودة. وعلى أية حال ففكرة العودة إلى أفريقيا لم تلقى ترحيباً واسعاً أو اجماعاً بل رفضها الأفارقة الذين انضوا في إطار الجمعية الوطنية لتقدم الملونين التي تأسست سنة 1911 كتحالف بين الليبراليين الأمريكيين البيض والمثقفين الأمريكيين السود.

وربما يُفسر هذا التقاطع في التصورات بشأن الأفريقانية والصهيونية، درجةالاهتمام والعناية التي أولاها أ.د. عودة لدراسة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في وقت مبكر، وذلك في محاضراته التي ألقاها على طلاب قسم فلسطين بمعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، وقد جُمعت هذه المحاضرات في كتابه (إسرائيل وأفريقيا)[24]، كما يتقاطع ذلك مع اهتمام أ.د.عودة بالتأصيل للرؤية المصرية الحديثة للقارة الأفريقية التي وُلدت مع ثورة 23 يوليو، واعتباره أن الرؤية المصرية خير مُمثل للرافد أو التيار الناطق بالعربية الرامي لتحقيق شكل من أشكال الوحدة العربية، وقد ربطت مصر ومعها الدول العربية علاقاتها مع شعوب أسيا وأفريقيا بمساندة هذه الشعوب للموقف العربي المناوئ لإسرائيل وهو ما ظهر في نداء الجامعة العربية في هذا الشأن في القمة العربية لسنة 1964.

[24] عبد الملك عودة، إسرائيل وأفريقيا دراسة في العلاقات الدولية، (القاهرة، الجامعة العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1964).

وبشكل عام فإن هذه الاتجاهات التي استغرقت في تصورات الوحدة العرقية، قد تراجعت بصورة كبيرة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازية والفاشية، ودخول القارة الأفريقية في مرحلة الاستقلال، وبدأت التصورات تَركز على التعامل مع أفريقيا باعتبارها مدلول جغرافي سياسي يضم شعوب مختلفة ليست بالضرورة شعوب زنجية فقط لا يجب أن يفرقها اللون والجنس، وإنما عليها أن تركز على استراتيجيات الاستعمار في بث الفرقة بين الأفارقة، وفي هذه المرحلة برز الدور المصري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر الذي قدم تصوراً للعمل الأفريقي الوحدوي المشترك بناءً على تصورات تاريخية جمعت الدوائر الثلاث للسياسة الخارجية المصرية، وطورت التصورات المتعلقة بوحدة وادي النيل وانطلقت منها إلى تصور شامل للقارة الأفريقية يقوم على النضال ضد الاستعمار السياسي والعسكري والكفاح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن القضية الفلسطينة تعكس التضامن والوحدة بين دول الجنوب في مقاومة المستعمر، وأيضاً أحد أسس التعاون العربي الأفريقي خاصة بعد 1973. وهنا أيضاً استمرت رؤية أ.د.عودة لدور الدولة الوطنية في التعاون بين المنطقة العربية والقارة الأفريقية. حيث يؤكد أ.د.عودة "أن التعاون العربي– الأفريقي هو المستوى وهو الفترة من العلاقات – التي شهدت بناء المؤسسات ومستوى الأداء المؤسساتي الجماعي. وأن هذه العلاقات تمت بين نظامين إقليمين عربي وأفريقي، وإن لكل نظام إقليمي واجهته الشرعية والقانونية التي تتحدث باسمه وتعبر عنه خلال تلك الفترة وهي جامعة الدول العربية بالنسبة للنظام الإقليمي العربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة للنظام الإقليمي الأفريقي"[25]. وفي هذا يسرد أ.د. عودة ويوضح أبعاد التعاون الاقتصادي والزيارات المتبادلة والاتفاقات والقرارات الرسمية. ويرى أ.د.عودة آنذاك أنه لا يوجد إطار تعاون طويل المدى واستراتيجي يدفع باستمرار التعاون في ظل اضطرابات البيئتين الدولية والإقليمية.

[25] عبد الملك عودة، "تقويم تجربة التعاون العربي- الأفريقي" في قراءات في العلاقات العربية الأفريقية العام الدراسي 2007-2008، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 2008)، ص ص 637:697.ص 638.

ختاماً

إن إسهامات أ.د. عبد الملك عودة في حقل الدراسات الأفريقية أساسية للناطقين باللغة العربية. فمؤلفات أ.د.عودة تتسم بوضوح الحجة ويسر الانتقال بين الأفكار، والأكثر أهمية هو تنوع المصادر ليس فقط على مستوى اللغة وإنما بتحليل أفكار المفكرين والمنظرين الأفارقة والعرب بجانب الأوروبين، وعلى جانب آخر اهتم أ.د.عودة بإضافة مصادر رسمية متنوعة بداية من البيانات الإحصائية السكانية لمناقشة التغير المجتمعي وقت الاستقلال، أو البيانات المالية لتعكس مدى التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية أو نصوص القرارات الرسمية، وبالتالي فإن مؤلفات أ.د. عودة تعد جزء من أرشفة تاريخ القارة الأفريقية.

وفي إطار موضوعي هذه الورقة وهما مؤسسات الحكم في النظم الأفريقية والعلاقات العربية– الأفريقية، هناك حاجة إلى تطوير أجندة بحثية تتناول – بشكل مقارن دول القارة ما يلي:

- السياسة في أعقاب الحروب الأهلية: متى يتم عقد الانتخابات التأسيسية؟، الاستثمار في الجوانب المؤسسية لهياكل الحكم، حدود التدخل الدولي.
- تأكل شرعية الأحزاب السياسية. حيث أشار أ.د. عودة إلي تأكل شرعية الأحزاب الحاكمة ذات الجذور في حركات التحرر ودلل على حالة السنغال[26]. وهناك نقاش بالفعل في الأدبيات عن تأكل شرعية الأحزاب كمنظمات حتى في الديموقراطيات الراسخة.
- المنهج التاريخي لإنتاج معرفة أصلية ما بعد استعمارية. أشار أ.د. حمدي عبد الرحمن كيف أن أ.د.عودة أكد على "أهمية المنهج التاريخي والوعي بأدواته التحليلية والمنهجية. يقول عن نفسه: "أنا

[26] عبد الملك عودة، أفريقيا تتحول: كلام في الديموقراطية، 2010، مرجع سابق، ص ص 38 – 39.

صاحب مدرسة التاريخ، ومن أولئك الذين دخلوا العلوم السياسية ودرسوا العلوم السياسية على أساس التاريخ"". ويعتبر ذلك ضمن "إعادة التأريخ لأفريقيا من منظور حضاري أفريقي خالص".

- تحليل القضية الفلسطينية في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية من منظور تفكيك الاستعمار decolonization في حقل التنظيم الدولي.
- أنماط التفاوض بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي حول القضايا الخلافية وعلاقة ذلك بأبعاد التعاون العربي– الأفريقي.

مرفق (1): مختصر السيرة الذاتية ومؤلفات الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة

أولاً: نبذة عن تاريخ الأستاذ.

- ولد الدكتور عبد الملك عودة بمحافظة الدقهلية في الأول من مارس سنة 1927، وتخرج في كلية التجارة جامعة فؤاد الأول سنة 1948، ثم حصل على الماجستير في العلوم السياسية من ذات الكلية سنة 1951، ورسالة الدكتوراة سنة 1956، وبدأ التدريس في عام 1957، وحين تأسست كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة 1960، التحق سيادته بالكلية مُدرساً بها، ومنها ترقى إلى درجة الأستاذ المساعد سنة 1962، ثم درجة أستاذ سنة 1968.
- يُعتبر الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة رائداً للدراسات الأفريقية في مصر والوطن العربي، منذ أن تخصص بهذا المجال في خمسينيات القرن الماضي، وفي إطار التوجهات القومية والأفريقية لثورة 23 يوليو، فقد استعانت به الثورة للسفر إلى غينيا كوناكري عقب استقلالها سنة 1958 لدراسة تجربة الحزب الديمقراطي الغيني، وقد كانت الثورة في تلك الأيام تشرع في بناء الاتحاد القومي والذي انبثق منه فيما بعد الاتحاد العربي الإشتراكي.
- كما شارك في أول مؤتمر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية بلاجوس في نيجيريا سنة 1976 وانتخب فيما بعد نائباً لرئيس الجمعية.
- لُقب الدكتور عبد الملك عودة بصاحب العمادات الثلاثة، حيث تولى ثلاثة عمادات في آن واحد، وهي عمادة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعمادة معهد البحوث الأفريقية، وعمادة كلية الإعلام.
- توفي الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة في 27 نوفمبر سنة 2013.

ثانياً: المسيرة المهنية والأكاديمية.

- بدأ الدكتور عبد الملك عودة الكتابة في جريدة الأهرام بانتظام في صفحة الرأي منذ عام 1959.
- تولى مهمة مدير تحرير مجلة السياسة الدولية التي أنشأها الدكتور بطرس غالي سنة 1965 في إطار مؤسسة الأهرام الصحفية، وظل في منصبه حتى سنة 1980.
- عمل كأستاذ زائر بجامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1964-1965.
- أصبح مستشاراً لوزير الإعلام الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل سنة 1970.

- تولى مسؤولية مساعد رئيس التحرير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام 1971-1974.
- تولى منصب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 1974-1975.
- عمل كأستاذ بمعهد البحوث الأفريقية منذ سنة 1974.
- تولى منصب السكرتير التنفيذي للصندوق العربي للمعونة الفنية لأفريقيا بجامعة الدول العربية 1976-1978.
- تولى رئاسة قسم العلوم السياسية سنة 1977-1978.
- أستاذ زائر بجامعة ستوني بروك بالولايات المتحدة 1978-1979.
- عمل كأستاذ زائر ومستشار أكاديمي لجامعة صنعاء باليمن 1981-1985.
- مستشار بوزارة الداخلية البحرينية لشؤون المنظمات الإقليمية 1987-1991.
- تولى منصب نائب رئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ومقرر لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة 1992-1999.
- أصبح عضواً بالمجلس المصري للشؤون الخارجية منذ 1999.

ثالثاً: مؤلفات الدكتور عبد الملك عودة:

- مواثيق مصر العسكرية – تصفية الاستعمار العالمي-ثورة الزنوج في أمريكا- الحياد الإيجابي – القومية العربية- فكرة الوحدة الأفريقية -سنوات الحسم في أفريقيا- الحرب والسلام في إفريقيا – التنافس الدولي في إفريقيا- السياسة المصرية وقضايا إفريقيا- التعاون والأمن في إفريقيا- إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية- والنشاط الإسرائيلى فى إفريقيا، والاشتراكية فى تنزانيا- والسياسة المصرية، ومشكلات حوض النيل.
- كما شارك د. عودة في كتابة بعض أجزاء مشروع دائرة المعارف الأفريقية التي أشرف عليها الدكتور "ديبوا" وكان مقرها في العاصمة الغانية أكرا.